صوت البحرين

Voice of Bahrain العدد ١٠٨ ، يناير ١٩٩٢م، جمادى الثانية/ رجب ١٤١٢هـ

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

قمة الكويت: الفيتو السعودي يفشل مشاريع الامن والاصلاح

اذا كان هناك من يعتقد بان دروس ازمة الاحتلال العراقي للكويت قد استوعبت من قبل حكام الخليج فلا بد انه اكتشف خطاه بعد القمة الخليجية الاخيرة. فلم يصدر عن قمة الكويت ما يشير، ولو من بعيد، الى ان الحكومات الخليجية ادركت اسباب ازمة الكويت وآثارها على المستويين الداخلي والخارجي لكل دولة من الدول الست المكونة لما يسمى «مجلس التعاون لدول الخليج العربية». واذا كانت هناك تصريحات وتحركات واسعة بعد تحرير الكويت ادت الى وجود توقعات ايجابية لدى المراقبين والسياسيين، فانما كان ذلك نوعا من الضوضاء والعبثية الناتجة عن هزيمة العراق وبروز زعماء الخليج بصورة المنتصر وكانهم هم الذين صنعوا النصر. وبعد مضي اكثر من تسعة شهور على التحرير، وبالرغم من اجتماعات الوزارية المتعددة، لم يستطع قادة دول الخليج الاتفاق على صورة واضحة لما يجب ان تكون عليه الامور في المنطقة في مرحلة التغيرات الدولية، مرحلة ما بعد تحرير الكويت.

فالبيان الختامي الذي صدر عند اختتام القمة، كان مقتضبا وعاما ولم يتطرق بوضوح للقضايا المهمة التي كانت مطروحة امام الزعماء. وتمت الاشارة فيه الى المبادىء الفضفاضة التي يمكن تفسيرها باكثر من شكل وتتسع لاكثر من معنى. فقد كان مشروع البيان الختامي الذي اقره وزراء خارجية مجلس التعاون في اجتماعهم الذي سبق القمة (الاحد ١٩٩١/١٢/٢٢) يركز في اهم بنوده على العلاقات الخليجية ـ الايرانية ويؤكد التوجه لتقوية تلك الروابط بشكل يوحي بتغير جوهري في السياسة الخارجية لمجلس التعاون. ولكن البيان الختامي عكس الاختلافات الكبيرة بين الزعماء الخليجيين واكد تباين الآراء والمواقف والسياسات في ما بينهم. فالعلاقة مع الجمهورية الاسلامية طرحت بشكل غامض ومطاطي ولم يتم التطرق اليها الا في اطر «حسن الجوار» و «تطوير العلاقات الاقتصادية» و «عدم التدخل في الشؤون الداخلية»، اما الدور الايراني في امن الخليج فقد جمد تماما، بل يمكن القول انه غير وارد في قاموس زعماء القبائل الخليجية. ومن هذا يتضح ان الامر الثابت في السياسة الخارجية للمجلس هو ان الامن مرتبط بالغرب وليس هناك مجال، من وجهة نظر مجلس التعاون، لاية قوة اخرى للخوض في هذا المجال. اما العلاقة مع ايران فحدودها التعاون الاقتصادي والتنسيق المحدود في المواقف السياسية. واعلان الكويت كان بمثابة الرسالة المفتوحة الى ايران بالكف عن المطالبة بدور عسكري في الخليج في اطار البحث عن صيغ عملية لضمان امن الخليج في ضوء ازمة الكويت.

المسالة الاخرى في اعلان الكويت هي الموقف من الاعلان دمشق. ويبدو ان حيرة الزعماء الخليجيين بلغت ذروتها ازاء هذه المسالة. فقد سبق ان طرح اعلان دمشق على انه اطار لتنظيم الامن في الخليج بصيغة عرفت بـ (٦+٢) اي تعاون مشترك بين دول الخليج الست بالاضافة الى كل من مصر وسوريا. اما اعلان الكويت فقد عرض اعلان دمشق كصيغة سياسية وليست عسكرية مؤكدا انها اسلس «النظام العربي الجديد» في مرحلة ما بعد تحرير الكويت. وهذا يعني موت اعلان دمشق عمليا. كما يعني الاضطراب في الموقف ومحاولة التهرب من وعود وعدوا بها الآخرين ولكنهم غير قادرين على الالتزام بها. وللتغطية على ذلك، اقرت القمة رصد مبلغ بين ٧ ـ ١٠ مليار دولار للتنمية العربية، كمكافاة للدول التي وقفت الى جانب دول المجلس خلال الازمة ولاسترضاء كل من مصر وسوريا بعد ان اتضح عدم القدرة على اشراكهما في الترتيبات الامنية في الخليج.

اما موضوع الوحد الخليجية لذي طرحه امير الكويت في خطابه الافتتاحي وتمنى على المؤتمرين الاهتمام به لتشكيل التنظيم الخليجي في مرحلة ما بعد التحرير، فقد قوبل باذان صماء، حيث ابى كل حاكم التنازل عن موقعه المستقل شبرا واحدا من اجل الصالح العام وراوا في الوحدة الخليجية تهديدا لعروشهم. ولم يتطرق البيان الختامي لشيء من ذلك على الاطلاق واكتفى بترديد ما هو معروف من شعارات عامة عن التعاون والتكامل والتنسيق بدون تحديد مستلزمات كل ذلك على الصعيد العملي.

اما الاكثر احباطا فقد كان السلطان قابوس بن سعيد الذي رفضت السعودية مشروعه لانشاء قوة عسكرية خليجية قوامها مائة الف جندي. فقد تطرق الزعماء في جلساتهم السرية لموضوع القوة الخليجية المقترحة من قبل

البقية على صفحة ٤

الاحتجاج على اعتقال المحمود

بعد اعتقال استاذ الدراسات الاسلامية بجامعة البحرين الدكتور عبد اللطيف المحمود في ١٩٩١/١٢/١٤ تجمع اهالي منطقة الحد في المساجد الذي يصلي فيه المحمود وطالبوا باطلاق سراحه. كما اصدرت جامعة الكويت بيانا شجبت فيه اعتقال المحمود الى تصرف بما يمليه ضميره المهني. ونشرت وكالات الانباء والصحف خبر اعتقال المحمود مما دعا وزارة الداخلية للتصريح لوكالة الانباء الفرنسية ان الاستاذ المحمود قد خضع للاستجواب «وان السلطات ستقرر لاحقا اما تحويله الى القضاء واما الافراج عنه في اقرب وقت».

هذا وسادت جامعة البحرين اجواء الحزن والاستنكار لهذا العمل القمعي الذي ان دل على شيء فانما يدل على هشاشة النظام القبلي.

ولم يفرج عن الشيخ المحمود الا يوم السبت ١٩٩١/١٢/٢٨ اي بعد اكثر من عشرة ايام على اعتقاله، وذلك بكفالة مالية حتى موعد المحاكمة الذي لم يحدد بعد.

المادة ١٩ تدين انتهاكات حقوق الانسان

اصدرت منظمة المادة ١٩ تقريرا موسعا الشهر الماضي بعنوان «البحرين: حان وقت التغيير» شرحت فيه الوضع السياسي في البحرين ومسلسل قمع الحريات. واشار التقرير الى الظروف التي دفعت آل خليفة لحل البرلمان عام ١٩٧٥ بعد اصدار قانون امن الدولة التي يصادر جميع الحريات.

وشرح التقرير كيف تتعامل الدولة مع حرية التجمع والكلمة والصحافة.

واشار الى اوضاع السجون والمعتقلين السياسيين ومعاناة التعذيب والمطاردة وانتهاك ابسط حقوق الانسان. ودعت منظمة المادة ١٩ الى الغاء قانون امن الدولة واطلاق سراح المعتقلين السياسيين واطلاق حرية التجمع والاعلان عن منع جميع وسائل التعذيب والغاء قانون مراقبة المطبوعات واجراء انتخابات ديمقراطية حرة لانتخاب مجالس محلية ومجلس تشريعي والتوقيع على اتفاقيات الامم المتحدة الخاصة بالحقوق الدينية والسياسية خصوصا المادة ١٩ الداعية لضمان حرية التعبير عن الراي.

ملحوظة: المنظمة المذكورة اتخذت من المادة التاسعة عشرة من الاعلان الدولي لحقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٤٧ اسما لها لتاكيد اهدافها المتمثلة اساسا في الدفاع عن حق التعبير.

ارقام الاحصاء

اجري الاحصاء العام السابع في شهر ديسمبر الماضي. واشار محمد بن عطية الله الخليفة في حوار مع جريدة الايام بتاريخ ٩١/١٢/٢٤ ان عدد السكان اصبح ٥١٨٢٤٨ ويمثل الاجانب نسبة ٣٧,٨٪ من اجمالي السكان. وان نسبة زيادة المواطنين والاجانب خلال العشر سنوات الماضية كان ٨٣٨٥٦ و ٨٢٥٨٩ على التوالي، بمعنى ان المواطنين ازدادوا بنسبة ٢٦٪ بينما ازداد الاجانب بنسبة ٤٣٪.

والاخطر من ذلك حسب ما اوضحه الاحصاء انه في الوقت الذي يزيد فيه المواطنون الذكور على الاناث بنسبة ١٠٢ الى ١٠٠ فان نسبة الذكور الاجانب الى الاناث الاجانب هي ٢٥٣ الى ١٠٠. وهذا يعني ان سياسة آل خليفة هي انشاء سوق دعارة يستجيب لهذا الواقع غير المتوازن.

وكما هو معلوم فان الرجال المستوردين من شبه القارة الهندية من العزاب والخدامات المستوردات من تلك القارة ايضا عازبات في اغلب الاحيان. وهذا ما يفسر ظاهرة الفساد المستشرية في هذين القطاعين، مما يضاعف من احتمال انتشار الامراض الخطيرة كالايدز. اما ادعاء محمد بن عطية الله ان النسبة الكبيرة من الاجانب توضح حاجة البحرين للايدي العاملة فيكذبه وجود الاعداد الهائلة الذين يبحثون عن عمل ملائم.

الاعتقالات مستمرة

شهد شهر ديسمبر حملة اعتقالات في اوساط الشباب الذين افرج عنهم قبل فترة، وتم تعذيب بعضهم جسديا والزامهم بالتوقيع على تعهدات بعدم الاجتماع مع احد او المشاركة في اية مناسبة يحدث فيها التجمهر.

كما شهدت الفترة الماضية رجوع اعداد كبيرة من الذين هاجروا خلال الثمانينات الى ايران وسوريا. وقام اهالي العائدين بتعيين محامين للدفاع عن ابنائهم عند عودتهم. الا ان المخابرات تتعامل مع كل عائد او عائدة بدون مراعاة الى القانون.

فالمخابرات قد تفرج عن بعض النساء بعد تدخل احد الوجهاء او التجار، وعادة تحتجز الشباب لتعذيبهم واجبارهم على العمل كمخبرين او التوقيع على تعهد يكبلهم طوال حياتهم. هذا ولا زالت غالبية من رجعوا من الشباب في سجن العدلية ومن المحتمل ان توجه لهم تهم بالمساس بامن الدولة او تهم جنائية، كحرق سيارات المباحث قبل مغادرتهم البحرين.

الدكتور المحمود يعبر عن تطلعات شعب البحرين

اعتقلت المخابرات فضيلة الشيخ الدكتور عبد اللطيف المحمود من المطار اثر رجوعه من الكويت بتاريخ ١٤ ديسمبر الماضي وتم نقله الى القلعة مباشرة للتحقيق معه حول المحاضرة التي القاها في جامعة الكويت بدعوة من هيئة التدريس هناك تحت عنوان «الوحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: منظور مستقبلي»، ولم تفرج عنه الا يوم السبت ١٩٩١/١٢/٢٨.

وكان الدكتور المحمود قد تطرق في حديثه الى ظروف البحث عن الوحدة بين دول مجلس التعاون، والاسباب التي اخرت قيام الوحدة، والتصور المستقبلي، والمشاركة الشعبية.

وقال في حديثه ان غزو العراق للكويت كشف للجميع عورات وسوءات الدول الخليجية على المستويين الرسمي والشعبي، واشار الى اسباب الضعف المتمثلة بتبديد الثروات التي وصلت الى ايد لم تتعب من اجلها، وتسلط هذه الفئات بالطرق القانونية وغير القانونية متوسلين الى ذلك بشهوات الجيوب والبطون والفروج.

واشار الى عدم وجود دساتير تضبط القواعد العامة للدولة وتبين الحقوق والواجبات وتوضح اختصاصات السلطات. وتعرض الى الادعاء الذي تردده السعودية بان الدولة ليست بحاجة الى دستور مع وجود القرآن الكريم قائلا: «لا بد من التفريق بين القول بان القرآن الكريم دستور المسلمين والقول بان القرآن دستور الدولة. لان معنى الدستور في الجملتين مختلف. فالدستور في الجملة الاولى يراد به معناه العام، اي ان القرآن موجد للحياة الاسلامية في جميع جوانبها، والدستور في الجملة الثانية له معنى اصطلاحي يدل على قانون له مقدمات ومحتويات خاصة كما يعرفها رجال القانون الدستوري».

وتطرق الى غياب النظام القضائي المتكامل الشامل للمحاكم الادارية والدستورية للفصل بين المنازعات التي تقوم بين الجهات الادارية وبين السلطة التنفيذية والمواطنين ومن خلالها تتم مراقبة القوانين وتطبيقها.

وانتقد ادخال القبلية والعائلية والطائفية في لعبة التوازن الخطرة في الحكم، وغياب الاعلام بجميع وسائله المرئية والمسموعة والمقروءة ومنعها بحكم القانون عن كشف المخالفات الادارية والمالية والسلوكية العامة التي تظهر من المستغلين للمناصب الرسمية والوظائف العامة مما ادى الى استشرائها وتأثيرها السلبي في الاداء الحكومي والرسمي للدولة.

وطالب باقامة دولة عصرية تعتمد على الشريعة الاسلامية لسن قوانينها، وانشاء جيش موحد يؤسس على افضل الوسائل والاساليب، وتنظيم العلاقة بين الدولة والافراد عبر دستور يحدد الحقوق والواجبات ووضع الضوابط اللازمة لمنع استخدام المناصب من اجل جمع الثروات الشخصية، وتحديد تصرفات ابناء عشيرة الحاكم لكي لا تنتقل امتيازات الحاكم الى افراد عشيرته، ووجوب معاملتهم كبقية افراد المجتمع دون محاباة او محسوبية او حصانة.

واشار في حديثه انه لا ينبغي النظر الى المشاركة الشعبية على انها شكل من أشكال الترفيه التي يمكن ان يقدمها الحاكم الى المواطنين، بل يجب النظر اليها على انها وسيلة حضارية لبناء الدولة الحديثة.

وقال ان دول مجلس التعاون الخليجي اذا ارادت ان يكون لها دور ريادي في عالمها العربي والاسلامي والدولي وارادت تحقيق كرامة لاهلها فان عليها تحقيق المشاركة الشعبية الحقيقية التي لا تتم الا من خلال مجالس تشريعية منتخبة انتخابا مباشرا وان لا يكون رأي هذه المجالس استشاريا بل يجب ان يكون لها اختصاص المجالس التشريعية في الدول المتقدمة، ولا تتم المشاركة الشعبية الا عبر اطلاق الحرية لوسائل الاعلام المختلفة لمناقشة الامور الادارية والمالية والسلوكية العامة.

هذا وقد اثار اعتقال الشيخ المحمود مشاعر الناس في كل من الكويت والبحرين، خصوصا وان المحاضرة القيت في مؤتمر رسمي والقيت بدعوة رسمية في دولة خليجية اخرى، فلماذا لم يعتقل في الكويت بينما اعتقل في البحرين؟ وتزامن الاعتقال مع الاستعدادات للقمة الخليجية الثانية عشرة في الكويت، الامر الذي جعل الاعتقال ذا اثر فعال للتأثير على الرأي العام باتجاه التكشيك في مصداقية الحكومات الخليجية، وخصوصا البحرين، على مستوى الحريات العامة وفي مقدمتها حرية التعبير.

الشيخ عباس الريس: الرجل الكبير الذي فقدته البحرين

انتقل الى رحمة الله تعالى الشهر الماضي الشيخ عباس احمد الريس الذي كان واحدا من الرموز الاسلامية المعروفة خلال ربع القرن الماضي. وقد فقدت البحرين بفقده واحدا من العلماء المرموقين الذين اعطوا البلاد والناس بغير حدود على المستويين الثقافي والسياسي. ولهذا لم يكن غريبا ان تشيعه الجماهير باعدادها الهائلة في جنازة لم يشهد لها مثيل منذ وفاة الشهيد السيد احمد الغريفي عام ١٩٨٥. فقد طافت الجنازة ـ المسيرة التي انطلقت من مكان الغسل في مقبرة الدراز في شوارع البلدة العامة وكانت هتافات التهليل والتكبير مؤشرا على عمق المشاعر الشعبية تجاه هذا العالم الجليل. وبعد دفن الفقيد بدأ مجلس الفاتحة على روحه الطاهرة في قرية الدراز واستمرت ثلاثة ايام كاملة كانت حافلة بالحضور الشعبي الكبير. وبعد انتهائها ابتدأت مجالس فاتحة اخرى في مناطق عديدة من البحرين، من شمالها الى جنوبها، كل ذلك تكريما للعالم الجليل واعترافا بدور العلماء المجاهدين في البلاد. ابتدأ المرحوم الشيخ عباس الريس حياته مدرسا بمدرسة البديع الابتدائية عام ١٩٦١ بعد ان اكمل دراسته الثانوية ـ قسم المعلمين. وفي العام ١٩٦٥ ذهب الى النجف الاشرف بالعراق لاكمال دراسته الدينية، التي كان قد بدأها في البحرين بعد انهائه الدراسة الثانوية لدى علماء البحرين. وكان رفاق طريقه في ذلك الوقت كل من فضيلة الشيخ عيسى احمد قاسم والسيد عبد الله الغريفي.

رجع الثلاثة الى البلاد عام ١٩٧٢، اي بعد الانسحاب البريطاني من البلاد والاعلان عن انتخابات المجلس التأسيسي. خاض المرحوم هذه الانتخابات وفاز فيها ممثلاً عن المنطقة الجنوبية (كرزكان وشهركان والمالكية وصدد...) وكان احد الاعضاء البارزين في الكتلة الاسلامية التي اشتهرت بمواقفها الصلبة وخطها الملتزم الذي فرض نفسه على مواد الدستور الذي اقر في عام ١٩٧٣.

وبعد ذلك خاض المرحوم الشيخ الريس انتخابات المجلس الوطني وفاز فيها ممثلا عن المنطقة نفسها، وساهم خلال فترة عضويته في المجلس بنقاشات واسعة حول القضايا التي كان آخرها قانون امن الدولة، حتى اصدر حاكم البلاد قرار حل المجلس الوطني في اغسطس ١٩٧٥.

ومنذ ذلك الوقت اشتغل الشيخ عباس الريس بامور الدين على صعيد القاء المحاضرات والاتصال بالجماهير. كما اشتهر بالخطابة الحسينية التي اتقنها واصبح واحدا من اشهر الخطباء فكرا وعمقا ووضوحا في الرؤية. كما كان يمارس دوره التبليغي في مواسم الحج التي كان يقوم خلالها بدور المرشد لبعض الحملات.

وكان المرحوم شاعرا مفوها، يمتاز شعره بالانسياب والبساطة مع العمق والبلاغة. كما كان نفسه الشعري طويلا، حتى ان قصائده لا تقل في العادة عن ٥٠ بيتا محبوكة النظم، خفيفة الوقع على الآذان، عميقة المعاني، هادفة في فكرتها واتجاهها. قال قصائد كثيرة في كل ما يهم المسلمين.. كتب شعرا في المناسبات الاسلامية وفي الثورة الاسلامية في ايران وفي الامام الخميني (رحمه الله) وفي رثاء العلماء والشخصيات المرموقة.

وكان برغم هذه الصفات متواضعا في تعامله، بسيطا في حياته هادئا لا يلتفت لتوافه الامور ولا يخوض الا في ما يعنيه. وكان خلال السنوات الاخيرة اماما لاحد المساجد المعروفة في قرية الدراز حيث كان يهتم بالطرح الفكري والفقهي لمرتادي ذلك المسجد. وكانت آخر مؤلفاته كتاب «اصول المعرفة في شرح دعاء عرفة» من اربعة مجلدات صدر آخرها قبل شهر واحد من وفاته. ومن هنا كانت وفاته ذات اثر كبير على الناس حيث صدموا صدمة كبرى عندما اعلن نبأ وفاته اثر نوبة قلبية المت به بعد صلاة الصبح يوم الجمعة ١٩٩١/١٢/٢٧. رحمه الله واسكنه فسيح جناته.

تخفيض الفوائد على القروض

ارسلت مؤسسة نقد البحرين تعميما الشهر الماضي للبنوك التجارية العاملة في البحرين (يوجد في البحرين ١٩ بنكا تجاريا و ٥١ بنك اوفشور) مطالبة بتخفيض سعر الاقراض من ٨,٥٪ الى ٨٪ بعد ان خفض مجلس الاحتياط الفدرالي الامريكي سعر الخصم من ٤,٥٪ الى ٣,٥٪، نظرا لارتباط الدينار البحريني بسلة عملات يسيطر عليها الدولار. واشار تعميم مؤسسة نقد البحرين الى انها لاحظت فارقا كبيرا في سعر الفائدة التي تتقاضاها البنوك على الاموال التي تقترضها في مقابل الاموال التي تقترضها.

وقد عانت البحرين كثيرا بسبب ازمة الخليج نظرا للسياسة الحكومية غير السليمة. فالنشاط الاقتصادي يقتصر المحفزات ويخضع للاحتكارات من قبل العائلة الحاكمة. وفي الوقت الذي توفر فيه الدول الخليجية الاخرى ارشادات ومعونات ومحفزات للنشاطات الاقتصادية، لم تتخذ الحكومة اية خطوة ايجابية. ويواجه القطاع الخاص منافسة شديدة غير متكافئة من الدول الخليجية الاخرى بما في ذلك منتجات مصانع الالمنيوم.

وفي الوقت الذي قد ينشط فيه تعميم مؤسسة النقد الحركة الاقتصادية الحالية فان النشاط الاقتصادي سوف يبقى بدون نمو حقيقي بسبب غياب السياسة الوطنية لانشاء بنية تحتية يعتمد عليها الاستثمار الصناعي، وقلة العمال المهرة بسبب غياب خطة تدريب للكوادر الوطنية الناتج عن سياسة السلطة في التمييز بين المواطنين وتفضيل الاجانب.

اضافة الى ذلك فان السند المالي للمشاريع الاقتصادية لا يعتمد على خطة شاملة ذات ضوابط موضوعية بل يخضع لما يراه رئيس الوزراء وغيره من مصالح تنتهي في آخر الامر لمشاريعهم الخاصة كشركة يونيتاك التي لا تتاثر باي وضع اقتصادي وتنمو وتكدس الارباح في كل الظروف.

منظمة المادة ١٩: حان وقت التغيير في البحرين

المادة ١٩ هي منظمة دولية لمناهضة الرقابة على حرية الرأي. واسمها متخذ من المادة ١٩ من الاعلان الدولي لحقوق الانسان الذي ينص على حق كل شخص في حرية الرأي والتعبير والذي يشتمل على ازالة وسائل التدخل لمنع حرية انتقال المعلومات والافكار. وفي تقريرها رقم ٧ الصادر في ديسمبر ١٩٩١ والمخصص عن البحرين والذي كان في ١٦ صفحة شرحت المنظمة الظروف السياسية منذ غزو الكويت في اغسطس ١٩٩٠، كتزايد حدة التوتر بين البحرين وقطر حول ملكية جزر حوار وفشت الدبيل، وتركز انظار العالم على الخليج. هذه الاوضاع دفعت بحكومة البحرين لاتخاذ خطوات صغيرة لتحسين سجل حقوق الانسان.

وذكر التقرير تصريحات رئيس وزراء آل خليفة التي نشرت في ديسمبر ١٩٩٠ حول مساندته لاعادة الديمقراطية للحياة السياسية في البحرين وفي اغسطس ١٩٩١ كرر خليفة بن سلمان قوله ان البحرين بحاجة الى اصلاحات ادارية لضمان احترام حرية التعبير عن الرأي.

وبينما تبدو هذه التصريحات مشجعة لا زال وضع حقوق الانسان والديمقراطية خاضعا للسياسات القمعية الرسمية. فمنذ ١٩٧٥ لم تشهد البحرين اي تغيير باتجاه اعادة الحياة الديمقراطية والسماح للمنظمات السياسية بالعمل والسماح بحرية الرأي. ولا زالت اعداد كبيرة من المواطنين تعتقل لا لشيء سوى لمعارضتهم سياسة الحكومة. ويعاني المعتقلون من التعذيب وسوء المعاملة الذي ادى الى وفاة عدد منهم خلال السنوات الماضية.

وشرح التقرير ظروف حل المجلس الوطني. فبعد اعلان الاستقلال في ١٩٧١/٨/١٤ وتصاعد الحركة الوطنية، اعلن الامير في ديسمبر ١٩٧٢ عن السماح بانشاء نظام برلماني. واجريت الانتخابات والتعيينات للمجلسين التأسيسي والوطني. ولكن عندما قام المجلس الوطني بمحاسبة الحكومة على سياساتها خصوصا ما يخص قانون امن الدولة تم حل المجلس الوطني وتعليق مواد الدستور الداعية لاعادة الحياة النيابية بعد شهرين من حل البرلمان.

وتعرض التقرير لقانون امن الدولة بالتفصيل وكيف يخول القانون وزير الداخلية ان يأمر بالحجز الاداري (في مقابل القضائي) لكل من يشتبه في اتيانهم اقوالا او افعالا يعتبرها الوزير اخلالا بالامن الداخلي او الخارجي للدولة. ويخول هذا القانون احتجاز الاشخاص اداريا لمدة ٣ سنوات بدون محاكمة او توجيه تهمة. ويعطي الصلاحية لرجال الامن باستخدام الاجراءات اللازمة للتحقيق مع الاشخاص، مما يعطي الضوء الاخضر للتعذيب من اجل سحب الاعترافات.

واذا ما وجهت تهمة للمشتبه بهم فان الاشخاص يحاكمون امام محكمة الاستئناف العليا المدنية ولا يسمح لهم بحق الاستئناف. وبما ان المعتقلين يوضعون في زنزانات انفرادية فانهم لا يحظون بحقوقهم ولا يمكنهم الدفاع عن انفسهم.

واشار التقرير الى انه بالرغم من ان الدستور يضمن حرية الرأي (المادة ٣، والمادتين ٢٧و ٢٨) الا ان القوانين الصادرة عن مجلس الوزراء بشأن عمل النوادي والجمعيات وغيره من القوانين تحد بصورة عملية من حرية الرأي. فقانون النوادي يعطي الحق للسلطات ان تتدخل في كل اعمال النوادي والجمعيات وان تلغي ايا من الانشطة التي تعتبرها سياسية، كما يعطي الحق لهذه السلطات بحل الجمعيات والنوادي متى ارتأت ذلك.

كما منع القانون قيام نقابات وجمعيات اختصاصية تمثل اعضاءها وترعى مصالحهم بصورة مستقلة. ولا توجد هيئة لتمثيل العمال سوى لجان مشتركة بين العمال واصحاب العمل في بعض القطاعات تجمعهم لجنة عمالية مشتركة تعمل تحت سلطة وزارة العمل التي تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في شؤونها.

واشار التقرير الى وضع الحريات الدينية وكيف تعاني الاكثرية الشيعية من المضايقات والمراقبة والحرمان بينما يتمتع المسيحيون واليهود والهندوس والبهائيون بحرية ممارسة شعائرهم الدينية.

وذكر التقرير الى انه في الوقت الذي يسمح فيه للشيعة بالخروج في المواكب الحسينية، منعت السلطات الشيعة عن التوافد على الاماكن الدينية المقدسة في سوريا وايران والعراق خلال الاعوام الماضية. وذكر التقرير اسماء عدد من المواطنين الذين سلمتهم السلطات الخليجية الاخرى للبحرين وتم اعتقالهم بسبب انتمائهم الديني ونشاطهم السياسي.

وتعرض التقرير بالتفصيل لكيفية مراقبة الصحافة وتدخل وزارة الاعلام ف الصحف والمجلات المحلية ومضايقة وسائل الاعلام الاجنبية التي تتخذ من البحرين مقرا لها كالوكالات العالمية. واشار الى الصحف والمجلات التي تم منعها والمراسلون الذين تم طردهم.

وكذلك الحال بالنسبة لقانون النشر والصحافة الذي يفرض على كل مطبوعة ان تحصل على ترخيص من وزارة الداخلية ومجلس الوزراء، ويعطي الحق لوزارة الاعلام أن تتدخل فيما يكتب او تمنع نشر اي مطبوعة.

وطالبت المنظمة حكومة البحرين بالغاء قانون امن الدولة واطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذي اعتقلوا بسبب معارضتهم السلمية عبر التعبير عن آرائهم واطلاق سراح جميع المحتجزين بدون تهمة او محاكمة، والاعتراف بحق الاشخاص في التجمع من اجل الاهداف والغاء قانون الجمعيات والنوادي واعلان سياسة واضحة مناهضة لاستخدام وسائل التعذيب والوسائل المنافية للانسانية واجراء التحقيق في ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة، والغاء الرقابة على الصحافة ووسائل النشر، واجراء انتخابات حرة وديمقراطية لانشاء مجالس محلية ومجلس تشريعي، والغاء تعليق المواد الخاصة بانشاء مجلس وطني، والتوقيع على المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية.

دموع الامهات بعد الخطاب الاميري

كثيرات من الامهات في البحرين ممتعظات هذه الايام بعد ان خيب الامير آمالهن في خطابه بمناسبة يوم جلوسه في السادس عشر من الشهر الماضي. فقد روجت عناصر المخابرات ان عهد الانفتاح وصل اخيرا الى البلاد وان الامير سيدشن هذا العهد بالافراج عن المعتقلين السياسيين الذين يصل عددهم الى قرابة المائة شاب في عيد جلوسه «الميمون».

كانت آمال الامهات معقودة على هذا اليوم، حتى ان بعضهم كان يعد الزينة وادوات الفرح للاحتفاء بهذه المناسبة الكبرى. وجرى تغيير كبير على انماط حياتهن، فترك بعضهن السفر واجل البعض الآخر زواج الاقارب حتى يخرج السجناء ويحضروا حفلات الزواج وتكتمل الفرحة بالتمام الشمل.

الامير القى خطابه كعادته، مشيرا الى «انجازات» حكومة اخيه خلال الفترة الماضية ومؤكدا انها «باشرت منذ بداية الانفراج وعودة الاستقرار للمنطقة الى تحرك مدروس نشط لتشجيع الاقتصاد الوطني وجلب الاستثمارات الدولية وجعل البحرين منطلقا للتنمية واعادة الاعمار في المنطقة كلها». ولكنه لم يشر الى اي شيء يتعلق بالاوضاع الداخلية في البلاد، ولم يجهد نفسه عناء البحث في مدى امكان تحقق طموحاته الاقتصادية في ظل الاوضاع السياسية المحلية المتردية.

وكل ما جادت به جعبة الامير هو الاعلان عن اطلاق سراح قرابة خمسين شخصا كانوا مسجونين لاسباب اخلاقية وجنائية وفي مقدمتها المخدرات. اما السجناء السياسيون فلم يطلق سراح اي منهم. وهكذا وجدت الامهات انفسهن مرة اخرى في خيبة امل واضحة فعدن للبكاء من جديد وخلدن الى حالة اليأس من «كرم الامير» و«منحه الابوية الكبيرة».

اما خطاب سموه الاقتصادي فليس له مجال للتنفيذ والنجاح. فالازدهار الاقتصادي والمالي لا يتحقق في ظل الاوضاع السياسية القمعية. وليس هناك مستثمر عاقل يقبل بايداع امواله في منطقة تعاني من الاضطراب السياسي المستمر، وتمارس فيها ابشع انتهاكات حقوق الانسان. فما دام هناك، برغم الانفتاح المزعوم، قرابة مائة انسان مسجون بلا ذنب حقيقي او جنحة فان من الصعب تصور نمو اقتصادي مطرد. ولذلك فكما خيب الامير آمال الامهات، فانه ستخيب آماله كذلك عندما يشاهد انسحاب بنوك الاوفشور الواحد بعد الآخر، وتهبط ممتلكات ما تبقى من هذه البنوك خصوصا مع عودة الاستقرار الى بيروت وتصاعد الاهمية التجارية لمنطقة جبل علي التجارية في دبي.

صحيح ان وجود ادارة المعارض العربية ساهمت في اقامة عدد من المعارض التجارية، ولكن هذه المعارض لن تحقق نموا اقتصاديا في البلاد طالما بقيت الهيكلية الاقتصادية للبلاد ضعيفة. فالنفط يكاد ينضب من البلاد، وهو ينتج الآن بمعدل ٤٠٠٠٠ برميل يوميا. ولم تثمر عمليات التنقيب في منطقة فشت الجارم جنوب غربي البحرين عن اية احتياطيات نفطية كبرى، وان كان التنقيب ما يزال مستمرا. وهناك محاولات للتنقيب جديدة في جزيرتي المحرق وسترة، وليس معلوما ما اذا كان هناك احتياطي نفطي هناك ام لا.

والمشكلة ان حكومة آل خليفة لا تقبل بالحقائق السياسية والاقتصادية التي تساهم في اضعاف الاقتصاد الوطني، وما تزال مستمرة في استنفاذ خزينة الدولة لتمويل مشاريع غير منتجة بل مرتبطة بمصالح افراد العائلة الحاكمة مثل تنمية جزيرتي جدة وام النعسان وربطها بجسور مع الجزيرة الرئيسية، كل ذلك من اجل الاستعمال الخاص للعائلة الحاكمة، ولكن تمويله يتم من قبل خزينة الدولة المتداعية. وقد بيعت سندات الخزينة لتمويل العجز في ميزان المدفوعات.

وهناك تشاؤم عام في الاوساط التجارية البحرانية بسبب تدخل افراد العائلة في كل صغيرة وكبيرة على المستوى التجاري، وبسبب الكساد العام الذي يسود البلاد. وهناك اعداد كبيرة من المواطنين البحرانيين العاجزين عن الحصول على عمل في البلاد بسبب اصرار آل خليفة على الابقاء على العمالة الاجنبية لاسباب سياسية بحتة. ويبحث الكثير من هؤلاء العاطلين عن اعمال وضيعة في الدول المجاورة مثل قطر والامارات والسعودية والكويت، ويعيش من يحصل منهم على عمل في حالة شبيهة بحياة العمال الوافدين الى المنطقة من الفلبين وتايلاند والهند، حيث يعيش ستة اشخاص او اكثر في شقة صغيرة في بلد مثل الكويت لاضطرارهم لذلك بسبب انخفاض الرواتب وغلاء الاسعار.

ومن هنا فليس هناك مجال لتصديق خطاب الامير الذي كتبه له اعوانه وطلبوا منه قراءته. وكان بامكان الامير على الاقل ان يقوم بمبادرة معمول بمثلها في البلدان الاخرى، وهي اطلاق سراح بعض السجناء السياسيين، ولكن خبراء الامن والاستخبارات، على ما يبدو، منعوه من القيام بمثل ذلك. وما على الامهات الا ان يصبرن كما صبرن في الماضي ويتوكلن على الله بانتظار الفرج الذي لا بد آت مهما اظلمت الايام تحت حكم آل خليفة، والله غالب على امره.

سلام على مثقل بالحديد

بنفسي انت.. بنفسي انت يا من لا تأمن عل نفسك من بطش الجلادين.. يا من لا تعرف للاستقرار معنى ولا تجد للأمن مصداقا، يا من ينتظر الفرج فلا يجده، ويتوقع العدل فلا يتحقق، ويبحث عن الأمن فلا يجد له اثرا. يقولون أن في العالم حالة جديدة من الانفراج لا بد ان تصل آثارها الى حيث يعيش المحرومون في خليجنا المبتلى. يقولون ان عهد الاصلاح بدأ منذ ثلاثة اعوام وعصفت رياحه التغييرية في شرق اوروبا فاتت على انظمة القمع والاستبداد فيها.. ويقولون كذلك أنه كان هناك قوة كبرى اسمها الاتحاد السوفياتي كانت مسرحا لحركة الاصلاح التي اجتاحتها وقضت على مواقع الفساد والخراب في جسدها حتى سقط البناء كله وانتهى الاتحاد السوفياتي. يقولون ان الشعب الجزائري تذوق الحرية وسمح له حاكموه بتقرير مصيره واختيار النظام الذي يريده، فصوّت لصالح التيار الاسلامي واسقط الطرح العلماني من البلاد.. يقولون.. ويقولون.. ويقولون.

ونقول ان ذلك حلم ممنوع على شعبنا، وتدخل في السياسة ممنوع على شبابنا في الخليج. فما يزال حاكمونا غير واعين لما حصل خارج عالمهم، بل حتى في عالمهم المحدود. فهم غير مدركين ان حاكما اسمه صدام حسين احتل دولة كاملة واسقط حكومتها واثبت لهم عمليا ان الامن لا يهدده ابناء البلاد وشبابها، بل يأتي من قوى طامعة خارج الحدود. فقد انتهى صدام حسين عمليا، فهل انتهى الطامعون والجشعون؟ فماذا عن الخلاف بين الدوحة والمنامة حول قطعة صغيرة من الارض؟ وماذا عن الطمع السعودي في بقية دول المجلس؟ وهل هناك بلد خليجي على غير خلاف مع آل سعود حول الحدود؟ فما الذي يضمن أن لا تقوم السعودية بما قام به صدام حسين بعد عام او عامين او عشرة او عشرين؟.

هذه القضايا لا تشغل بالهم، فهم مشغولون بأخطار من نوع آخر. يشغل بالهم شاب عاطل عن العمل بسبب سياساتهم لـ «بحرتة الوظائف»، يطاردونه ويستجوبونه ويطلبون من جلاوزة الامن متابعته داخلا الى بيته او خارجا منه، قائما او قاعدا، ساكتا او متحدثا. انهم مشغولون بما يقوله عالم دين يتحدث بما تمليه عليه مسؤوليته وشعوره الانساني، فيعتقلونه ويهينونه ويقدمونه للقضاء لانه تدخل في السياسة وطالب بتطبيق دستور جمده الامير قبل اكثر من ستة عشر عاما، ودعا الى فصل السلطتين التشريعية والتنفيذية لكي لا يستغل الحاكم موقعه وسلطته السياسية.

ويشغل بالهم كثيرا شباب يرتادون المساجد ويمارسون النصح والارشاد ويقيمون شعائر الله ويتحركون لسد الثغرات الاجتماعية التي يصنعها النظام بسياساته الناقصة ونظمه المشوهة. فيطلب من هؤلاء الحضور الى القلعة ليقوم عادل فليفل باستجوابهم واجبارهم على التوقيع على اوراق يمتنعون بموجبها عن الخروج من بيوتهم فضلا عن التدخل في السياسة.

يعيش شباب الامة هذه الاوضاع في عهد «الانفتاح» ومرحلة ما بعد التحرير، بالرغم من مطالبة المنظمات الدولية سلطات آل خليفة باصلاح الوضع والامتناع عن امتهان حقوق الانسان. فاية قوة تستطيع تحدي النظام الخليفي ومطالبته بعمل ما لا يريد؟ واية جهة في هذا العالم يحق لها مساءلة حاكم البحرين وجلاوزته عما يدور في هذا السجن الكبير؟ او ليس هناك دعم امريكي - بريطاني لما تقوم به هذه السلطة؟ وما دام بعض المطالبين بالاصلاح السياسي من المحسوبين على التيار الاسلامي، افلا يجوز الالتزام بسياسة القمع والاستبداد وامتهان حقوق الناس تحت شعار التصدي للتطرف تارة والارهاب تارة اخرى؟.

بنفسي اولئك الشباب القابعون في سجون آل خليفة، وما أشوقني للقائهم والتحدث معهم لاسمع منهم قصص السجن والعذاب. لقد كان بعض عوائلهم ينتظر «عيد الجلوس» للافراج عنهم، لان الامير كريم يمنح الناس من هباته الاميرية الكبرى، من قطعة الارض لبناء المنزل حتى الافراج عن المسجونين. ولكن الكرم الاميري هذا كثيرا ما خيب آمال الامهات، ولم يشمل سوى المدمنين على المخدرات والمسجونين بتهم مدنية. اما الذين سجنتهم مباحث امن الدولة فلا تطالهم المنح الاميرية، لان المباحث فوق الامير نفسه في بلاد محكومة من قبل الاستخبارات.

عار على بلد تحكمه زمرة كزمرة آل خليفة، حرام ان تقر عين الحاكم بجور ويعيث الفساد ويمعن في الناس ارهابا، وانى يطمئن قلب لطغمة لا تعرف سوى تحدي الشعب وتعذيب ابنائه ومطاردة احراره، وكيف تنام عين وعيون الثاكلات تبكي الاحبة وتندب الغائبين. في بلادي ينام الكثيرون، ولكن ثمة عيون وافئدة لا تنام، تلك هي القصة، وهذه هي الحقيقة. وبين الامل والرجاء يعيش المخلصون قابضين على الجمر حتى يهيء للشعب المظلوم فجرا يشرق في آفاقه فيستيقظ على انغام البلابل الحرة صداحة على روابع اوال.. (انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا).

حوار الدانة والورقاء

يا دانة البحر اي ظلم حويت اي جرح من البلاء اشتكيت
اي احتقان تحال عيدانها في ربوع البلاد في كل حين
وتجاوز من الفؤاد فيحال لآلاء انبسطته فاستعين
ان قلبي بعبئها مستهام وهي تحتي من وصلها كل فن
وهي تأبى من الحب انفكاكا وهي تحتي بدارها كل صون
وتميل الحمام يحمل سرا غامض القول من حياة وبين
وتحور من السماء تزاحمت بنحور عليك دائبي فاتنين
وهزاريج مقلة تتباكى عذاب تسويمها لحرة وسط
قفص يقتضي العذاب وتبقى في بلادي الجراح والحب باق
عشت رغم الكرى قريرة عين وسط الهيت والسجون تحنين
يا ورقاء ما أحالك مصغي قد عهدناك بسمة أنت فاقد
صفقت صدرا وقد شدت زحالا عن ديار بها الحبيب الفريد
لم أجد رحلي الى حيث يقضي رسم الخليج ثمة بقي
يشترون في امتهان البرايا أي جرم يجمعهم أي حين
تا عسى ان يقول مجلس سوء فاحش القول بالتخاف يقين
غير قول مكرر صار فينا حائلا متنه يكبّ ويكبّ
وخلاف على الحدود قديم واختلاف على جوار وشت
واتفاق على الجمود وقمع واشتراء الورى بأبخس ثمن
قمة الرهط لم تكن غير حفل بلاذع كان في رسوم كمين
إمة العرب أنت أدري فماذا أرذل العيش والحياة فتين
فلك اليوم في الجهاد سبيل كم أخ ياسل هناك وراح
فاطلبي المجد واستمي خطوات منهما العدل قديما خطين
وابشري فالجهاد يصنع عزا عنفا في الورى قضاه حتين
من يكن واثقا بنيل المعالي ليس يخشى من حمة أي لون

قمة الكويت: البقية

سلطان عمان الذي ترأس اللجنة الامنية للمجلس خلال العام الماضي، ولكن الرفض السعودي القاطع للفكرة من حيث الاصل ومن حيث التنفيذ والحصص افشل المشروع العماني تماما وازعج قابوس بن سعيد. ويقال ان حدة الخلافات بلغت ذروتها في اليوم الثاني للقمة، ولكن الخشية من الفشل الكامل دفعت الزعماء للالتقاء فترة قصيرة صباح اليوم الاخير للقمة. وكان الامين العام للمجلس، عبد الله بشارة يحاول من خلال لقاءاته الصحافية التغطية على الموقف واعطاء اجابات عامة غير محددة خصوصا حول القضايا المختلف عليها.

والمسالة الاهم التي لم يتطرق اليها البيان الختامي كان الوضع الداخلي في دول مجلس التعاون الخليجي. وهناك مسالتان في هذا الصدد، اولاهما الخلافات الحدودية وثانيتهما الاصلاحات السياسية داخل دول المجلس. فعلى الصعيد الاول، فشل المؤتمرون في احتواء الخلاف البحراني - القطري حول جزر حوار. وكانت قطر تصر على مناقشة الموضوع في القمة بينما رفضت البحرين ذلك على اساس انه ما دامت قطر قد رفعت القضية الى محكمة العدل الدولية في لاهاي، فليس هناك معنى لمناقشتها في القمة. ويبدو ان القضية نوقشت في اللقاءات الهامشية ولم تطرح على جدول الاعمال، كما لم يتم التوصل الى موقف جديد حول الازمة. اما مسالة الاصلاحات السياسية، فقد تجاهلها البيان الختامي، الامر الذي اعتبر تجاهلا حقيقيا وغير مبرر لقضية من اهم القضايا التي تهم الشعوب الخليجية. وللتغطية على ضعف الموقف الخليجي في هذا المجال كانت جهود حكومات الخليج تسعى لطرح مسالة الامن الخليجي بشكل يوحي وكان هناك تهديدات خارجية خطيرة تمنع الخوض في المسائل الاقل اهمية مثل الاصلاحات السياسية والعمل البرلماني والتمثيل الشعبي.

وتجدر الاشارة هنا الى ما حدث للدكتور الشيخ عبد اللطيف المحمود المدرس بجامعة البحرين والذي القي القبض عليه عند عودته الى البحرين بعد القاء محاضرة في الكويت بدعوة من جمعية المعلمين الكويتية. الشيخ المحمود تعرض بشكل واضح في محاضرته الى الوضع الداخلي الخليجي ودعا الى وضع جديد للمجلس تتجسد فيه وحدة الشعوب وليس وحدة الانظمة. كما دعا الى وضع دستور لكل دولة خليجية وطالب حكومة البحرين بتطبيق الدستور المجمد منذ حل المجلس الوطني عام ١٩٧٥. هذه المطالب ازعجت سلطات الامن في البحرين فاعتقلت الشيخ المحمود عندما كان عائدا الى البلاد. ولم يساهم هذا الاعتقال الا في تاكيد التهم الموجهة الى حكومة آل خليفة في البحرين والمتمثلة بالاستبداد والقمع ومعارضة اية دعوة لعمل سياسي منفتح في البلاد.

لقد اثبتت قمة الكويت ان دول مجلس التعاون الخليجي تعاني من المشاكل والضعف الشيء الكثير، وانه لولا الاموال النفطية لكان الموقف الدولي والعربي تجاهها من نوع آخر. وليس لنا ان نقول الا ان التلاعب بالشعب الخليجي على صعيد امنه واقتصاده وحرياته وحقوقه بالشكل الذي تم خلال القمة الثانية عشرة لزعمائه لن يساهم الا في تكريس الازمات الخليجية. واذا كان الدول الطامعة في اموال الخليج يمكن شراء مواقفها بالمال والنفط فان الشعوب الخليجية لن تقبل باقل من الوحدة الكاملة والحقوق غير المنقوصة.